

وإذ تضع في اعتبارها قرار حكومة سان تومي وبرينسيبي للقيام ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ في سان تومي استعداداً للبدء في خطة للتنمية الوطنية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(١١) ، المرفق به تقرير بعثة الاستعراض الموفدة إلى سان تومي وبرينسيبي ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذه من خطوات لتعبئة المساعدة لسان تومي وبرينسيبي ؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت في تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

٤ - تجدد نداءها للدول الأعضاء ، والأجهزة والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والأقليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك المؤسسات المالية الدولية أن تقدم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى سان تومي وبرينسيبي ، عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ، حسب الاقتضاء ، لتمكينها من تعزيز هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، ولتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية ؛

٥ - تحث الدول الأعضاء ، ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، والهيئات الإقليمية والأقليمية ، والمؤسسات المالية والإنمائية ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الحكومية الدولية على المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة المقرر عقده في عام ١٩٨٥ وتقديم كل المساعدة الممكنة في تنفيذ خطة التنمية الوطنية لسان تومي وبرينسيبي ؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي مواصلة برامج تقديم المساعدة الغذائية إلى سان تومي وبرينسيبي لمعاونتها في مواجهة الحالة الغذائية الخطيرة في ذلك البلد وتقديم كل ما يمكن من مساعدة لتمكينه من إنتاج المزيد من الأغذية وتقليل اعتماده على الواردات الغذائية ؛

٧ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يبقي الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يجري ، بالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقييماً للنتائج التي حققها اجتماع المائدة المستديرة للمانحين والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى غينيا - بيساو ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في حالة هذا البرنامج في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٨٧/٣٩ - تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٦/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٤٦/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ التي كرّرت فيها نداءها إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي لتمكينها من إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للتنمية ،

وإذ تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسان تومي وبرينسيبي قد أعيقت بشكل خطير من جراء ضعف الهياكل الأساسية ، ومن جراء عدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والإسكانية ، ومن جراء عدم توفر مساعدة خارجية كافية ، وأن إدخال تحسين عاجل في هذه القطاعات مطلب أساسي لتقدم البلد في المستقبل ،

وإذ تدرك أيضاً أن ذلك البلد ورت عند الاستقلال اقتصاداً زراعياً جعله يعتمد على الواردات لتلبية احتياجاته الوطنية من الأغذية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود المنسقة التي تقوم بها حكومة سان تومي وبرينسيبي لزيادة الإنتاج الغذائي الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية ،

وإذ يساورها القلق من أن الجفاف الشديد في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، الذي أعقبته أمطار غزيرة غير عادية وفيضانات في عام ١٩٨٤ ، قد أضر تأثيراً خطيراً على الإنتاج الزراعي وزاد من العجز الغذائي الوطني وخفّض من قدرة البلد على دفع أثمان الواردات الغذائية ،

وإذ يشجعها أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها حكومة أوغندا ومساعدات الدعم التي تقدمها البلدان المانحة والمنظمات الدولية قد أدت إلى دلائل إيجابية تتم عن الإنعاش الاقتصادي ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة لأوغندا ؛

٢ - تعرب عن تقديرها كذلك للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى ذلك البلد ؛

٣ - تكرر تأكيد تأييدها لما ورد من تقييم وتوصيات في مرفق تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (٩٣) ؛

٤ - تدعو المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة منظومة الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات المانحة ، إلى إتاحة المزيد من الموارد لتنفيذ برنامج الإنعاش المنقح للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ لذلك البلد والوفاء بالاحتياجات المتبقية التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام الموجز ؛

٥ - تجدد على وجه الاستعجال نداءها لجميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أن تسهم بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، في تلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والإنعاش والتنمية ، وفي تلبية متطلباتها في حالات الطوارئ ،

٦ - ترحب من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لتقديم المساعدة إلى أوغندا ، وأن تبلغ الأمين العام دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحتها من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

٧ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي إلى أن تعرض على هيئات إدارتها الاحتياجات الخاصة لأوغندا للنظر فيها ، وأن تبلغ الأمين العام بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

٨ - ترحب من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه للمساعدة الإنسانية في أوغندا ؛

علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٥ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لسان تومي وبرنسيبي ؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لسان تومي وبرنسيبي وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد وذلك في وقت يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٨٨/٣٩ - تقديم المساعدة إلى أوغندا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢١٨/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٦٢/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٠٧/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن تقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تضع في اعتبارها النكسات الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة التي آلت بأوغندا وما نجم عنها من هبوط شديد في مستوى رفاه شعبها ،

وإذ تضع في اعتبارها برنامج الإنعاش المنقح للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ الذي قدمته حكومة أوغندا إلى اجتماع الفريق الاستشاري المعني بأوغندا المعقود في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ تحت رعاية البنك الدولي ،

وإذ تدرك أن أوغندا ليست بلداً غير ساحلي فقط ، بل هي أيضاً من أقل البلدان نمواً وأشدّها تأثراً ،

وإذ تلاحظ نداءات الأمين العام بتقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الموجز المقدم من الأمين العام (٩٣) ، الذي يذكر فيه أن مساعدات إضافية كبيرة تلزم لتمويل المشاريع المتبقية في برنامج الإنعاش المنقح ، التي لم تجتذب دعم المجتمع الدولي حتى الآن ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسّة إلى إجراء دولي آخر لمساعدة حكومة أوغندا فيما تبذله من جهود مستمرة من أجل التعمير والإنعاش والتنمية على المستوى الوطني ،